

Distr.: General
19 September 2018
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٧٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية**

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، توماس أوخيا كوينتانا، المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٨/٧٢.

* A/73/150

** قدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه النتائج التي تمخضت عنها زيارة المقرر الخاص الأخيرة إلى جمهورية كوريا، وأحدث المستجدات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

121018 031018 18-15527 (A)



تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

موجز

يُقدّم هذا التقرير الذي أعده المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الجمعية العامة عملاً بقرار الجمعية ١٨٨/٧٢. ويقدم المكلف بالولاية، في هذا التقرير، لمحة عامة عن التطورات الأخيرة في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا سيما بعد أن فتح هذا البلد باب الحوار مع جمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن السلام ونزع السلاح النووي. ويحلل المقرر الخاص الآثار المترتبة على تلك المحادثات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ويقدم توصيات عن الكيفية التي يمكن بها اغتنام هذه الفرصة لتحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويستند التحليل إلى نتائج الشهادات الأخيرة التي أدلى بها أشخاص غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإلى معلومات إضافية جمّعت خلال الزيارات الأخيرة التي قام بها المكلف بالولاية إلى منطقة شمال شرق آسيا.

أولا - مقدمة

١ - يعكس التقارب بين الكوريتين، الذي بدأ في الألعاب الأولمبية الشتوية التي نُظمت في بيونغ تشانغ بجمهورية كوريا وتواصل مع مؤتمر القمة الأخير بين زعميي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، تطوراتٍ استثنائية ويمثل فرصة لتحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية وخارجها وجعلها خالية من الأسلحة النووية. ويشيد المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي ما فتى يشدد على أهمية الحوار منذ أن تولى منصبه في عام ٢٠١٦، بعزم جميع الحكومات المشاركة في هذه العملية ويرحب به، ويأمل أن تتكامل المفاوضات بالنجاح.

٢ - ومما لا شك فيه أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالظروف اللازمة لإحلال سلام مستدام. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في الحالة الجيوسياسية، لم تطرأ أي تغيرات جوهرية على الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك، لا بد للأطراف المشاركة في مفاوضات السلام، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمجتمع الدولي بأسره، من وضع استراتيجية واضحة وصریحة للبدء في تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع.

٣ - والحقيقة المؤسفة هي أن حقوق الإنسان تبقى غائبة عن جدول أعمال الحوار الذي يتسع نطاقه بين الأطراف المشاركة، بما يشمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية كوريا، والولايات المتحدة، والصين، والاتحاد الروسي. ولم تُدرج أي عبارة تتعلق بحقوق الإنسان لا في البيانات العامة الرئيسية التي صدرت خلال التقارب الأخير بين الكوريتين، ولا في البيان الصادر في سنغافورة عقب اجتماع زعميي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الذي عقد في ١٢ حزيران/يونيه.

٤ - وإذ يدرك المقرر الخاص التعقيدات الجيوسياسية والتقلبات التي تشهدها العملية الجارية لإحلال السلام ونزع السلاح النووي، فإنه يؤكد مجدداً أن التاريخ أثبت مراراً وتكراراً أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام أو أمن أو تنمية حقيقية أو مستدامة، ما لم تُعالج قضايا حقوق الإنسان التي تكمن في جذور أي نزاع. وفي هذا الصدد، سيتحتم على الدول الأعضاء، أثناء انعقاد الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة التي ستناقش خلالها حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أساس التقرير المقدم من المقرر الخاص، مواجهة تحد تاريخي يتمثل في: الدفع بعملية سلام تراعي ضرورة تحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتطرح تلك المسألة على طاولة المفاوضات. ويعتقد المقرر الخاص أن تهميش حقوق الإنسان في اتفاقات وحوارات السلام لن يفضي إلا إلى إضعاف النظام الدولي الذي يحمي السكان الذين يعيشون في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ثانياً - لمحة عامة عن الحالة السياسية والأمنية

٥ - بدأت الفترة المشمولة بالتقرير بتصاعد حاد في التوترات السياسية والأمنية في أعقاب تواصل التجارب النووية وتجارب القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وسع مجلس الأمن، في قراره ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، نظام جزاءاته المفروضة ليشمل استيراد المنتجات النفطية المكررة ونشر العاملين في الخارج. وسبقت هذا القرار ثلاثة قرارات اتخذت في وقت سابق من عام ٢٠١٧ - هي القرارات ٢٣٥٦ (٢٠١٧) و ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) - استهدفت، في جملة أمور، الصناعات الاستخراجية والقطاع المالي وقطاع مصاديد الأسماك.

٦ - بيد أن الألعاب الأولمبية الشتوية التي نُظمت في بيونغ تشانغ في شباط/فبراير ٢٠١٨، آذنت ببدء الهدنة الأولمبية، وأعقبها سلسلة من المحادثات الرفيعة المستوى التي جمعت بين قائد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقادة جمهورية كوريا والولايات المتحدة والصين. وفي تطور جدير بالترحيب، أعلن القائد الأعلى لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢١ نيسان/أبريل، بعد سنوات من الحرب الكلامية والمناورات، أن بلده سيوقف تجاربه النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات، بينما أعلنت الولايات المتحدة وجمهورية كوريا وقف المناورات العسكرية الدورية في شبه الجزيرة الكورية. وتمخضت قمة الكوريتين، التي عُقدت في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨ في بانغونجوم بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عن إعلان مشترك تعهد فيه الزعيمان بإنهاء الحرب الكورية، وتشجيع التوحيد السلمي لشبه الجزيرة الكورية، والعمل على جعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية. والتزمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، للمرة الأولى منذ الإعلان المشترك بين البلدين الصادر في عام ١٩٩٢، بجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية.

٧ - وقد رحب المقرر الخاص بهذه الفرصة التاريخية لاستعادة السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. وفي الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر القمة في ٢٧ نيسان/أبريل، أصدر بياناً^(١) دعا فيه كلا البلدين إلى الإدماج الكامل للشواغل الملحة المتعلقة بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في محادثاتهما، وكرر فيه التأكيد على ضرورة إعادة التركيز على جدول أعمال حقوق الإنسان. وحذر فيه من أن أي اتفاق لنزع السلاح النووي سيظل هشاً إن همّش حقوق واحتياجات سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما كرر التأكيد على أن السلام والأمن الدوليين لا يمكن تحقيقهما في شكل اتفاقات حكومية دولية فحسب، بل يمكن تحقيقهما أيضاً، وربما ذلك هو الأهم، في شكل سياسات داخلية تكفل التمتع الكامل بحقوق الإنسان دون تمييز.

٨ - وفي ٥ أيار/مايو، قبل انعقاد مؤتمر القمة في سنغافورة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سراح ثلاثة من مواطني الولايات المتحدة كانوا محتجزين في بيونغ يانغ. وأصدر المقرر الخاص بياناً عاماً^(٢) بشأن إطلاق سراحهم رحب فيه بالقرار، وحث فيه في الوقت نفسه حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إطلاق سراح ستة من مواطني جمهورية كوريا، بمن فيهم ثلاثة قساوسة، لا يزالون قيد الاحتجاز. ولا يزال المقرر الخاص يشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأن المحتجزين الأجانب لا يحصلون على محاكمة عادلة، وأنهم ربما يُحتجزون في ظروف غير إنسانية ويُجرمون من الاتصال القنصلي. وفي هذا الصدد، يحث السلطات على تعزيز نظام الحماية للمحتجزين من المواطنين والأجانب بما يتفق مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

٩ - وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، عقد المقرر الخاص مؤتمراً صحفياً^(٣) في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، قبيل انعقاد مؤتمر قمة سنغافورة بين زعمي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة

(١) انظر: www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22988&LangID=E

(٢) انظر: www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23061&LangID=E

(٣) انظر: webtv.un.org/meetings-events/treaty-bodies/watch/ohchr-press-conference-human-rights-in-dprk-geneva-7-june-2018/5794701580001/?term=http%3A%2F%2Fwebtv.un.org%2Fmeetings-events%2Ftreaty-bodies%2Fwatch%2Fchildren-on-the-move-preventing-child-trafficking-by-implementing-the-un-global-plan-of-action%2F5588262537001%2F&sort=date

الأمريكية. وشدد خلاله على أهمية إدراج حقوق الإنسان في المحادثات الرفيعة المستوى، معرباً عن قلقه من أن عدم القيام بذلك قد تكون له تداعيات سلبية على إبرام "اتفاق مستدام مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن نزع السلاح النووي". ووجه أيضاً خلاله نداء إلى السلطات بالإفراج عن السجناء السياسيين عن طريق إصدار عفو عام كمؤشر على التزامها بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان.

١٠ - وخلال مؤتمر القمة الذي عقد في ١٢ حزيران/يونيه في سنغافورة، "التزم الرئيس ترامب بتوفير ضمانات أمنية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأعاد الرئيس كيم جونج أون تأكيد التزامه الثابت والحازم بنزع السلاح النووي بالكامل من شبه الجزيرة الكورية"^(٤). وفي البيان المشترك الصادر عن مؤتمر القمة، التزم كلا الزعيمين "بالتعاون من أجل تطوير علاقات جديدة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومن أجل تعزيز السلام والرخاء والأمن في شبه الجزيرة الكورية والعالم" واتفقا على إعادة رفات أسرى الحرب والجنود المفقودين في القتال وعلى إعادة الفورية لمن تم تحديدهم هويتهم بالفعل من هؤلاء إلى وطنهم^(٥).

١١ - وتعد جميع هذه التطورات ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان المعنية وللشعبية جمعاء. ومع ذلك، يبدي المقرر الخاص أسفه لخلو كل من إعلان بانمونجوم من أجل السلام والرخاء وتوحيد شبه الجزيرة الكورية والبيان المشترك الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة من أي لغة في مجال حقوق الإنسان. ويكرر المقرر الخاص، وهو يتابع البيئة السياسية التي تتغير بسرعة، الإعراب عما يحده من أمل قوي في أن يتم قريباً إحراز تقدم في معالجة حالة حقوق الإنسان باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمال السلام والأمن ونزع السلاح النووي.

١٢ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، أفادت وكالة الأنباء المركزية الكورية التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن البلد سوف "يمنح عفواً للمدنيين بارتكاب جرائم ضد البلد والشعب، وذلك بمناسبة الذكرى السبعين لتأسيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية". وقد رحب المقرر الخاص، الذي سبق له أن دعا إلى اتخاذ هذا الإجراء، بالإعلان في رسالة وجهها في ١٦ حزيران/يونيه إلى البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، لكنه طلب فيها أيضاً مزيداً من التفاصيل عن العفو المقرر، بما في ذلك عدد السجناء الذين سيستفيدون منه، وأماكن احتجازهم.

ثالثاً - البعثات التي اضطلع بها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

١٣ - اضطلع المقرر الخاص ببعثتين رسميتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الفترة من ١٠ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قام بزيارة إلى جمهورية كوريا واليابان. وشملت الزيارة إلى جمهورية كوريا عقد اجتماعات مع المسؤولين في وزارات الخارجية وتوحيد الكوريتين والعدل، وعقد اجتماعات إضافية مع منظمات المجتمع المدني، وأعضاء السلك الدبلوماسي في سول، والهيكل الميداني لمفوضية الأمم المتحدة

(٤) انظر البيان المشترك الصادر عن الرئيس دونالد ج. ترامب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والرئيس كيم جونج أون رئيس

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مؤتمر قمة سنغافورة، المعقد في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

(٥) المرجع نفسه.

لحقوق الإنسان. وأجرى المقرر الخاص أيضا مقابلات مع فارين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مراكز إعادة التوطين في جمهورية كوريا. وفي اليابان، شارك في ندوة نظمتها الحكومة، واجتمع مع مسؤولين حكوميين ومع أسر الأشخاص الذين اختطفتهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ممن لا يزال مصيرهم مجهولا.

١٤ - وفي ٣١ أيار/مايو، قام المقرر الخاص بزيارة إلى ستوكهولم. وخلال الزيارة، التقى بمسؤولين من وزارة خارجية السويد، بمن فيهم المبعوث الخاص المعني بشبه الجزيرة الكورية. وكانت الزيارة مفيدة نظراً للدور الهام الذي تؤديه السويد بسبب تمتعها بتاريخ طويل من العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكونها تمثل المصالح القنصلية لحكومات الولايات المتحدة، وأستراليا، وكندا، وبلدان الشمال الأوروبي في ذلك البلد. وجرت مناقشة عدم توافر اتصال قنصلي كاف لأوتو وارمبير على وجه الخصوص.

١٥ - وفي ١ حزيران/يونيه، قام المقرر الخاص بزيارة بروكسل للاجتماع مع أمانة لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي، ولجنة البرلمان الفرعية المعنية بحقوق الإنسان، والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية التابعة للمفوضية الأوروبية. وخلال الزيارة، أجرى المقرر الخاص مناقشات مفيدة بشأن دور الاتحاد الأوروبي في التقارب الجاري حالياً في شبه الجزيرة الكورية وبشأن أهمية الضغط من أجل إقامة حوار بشأن حقوق الإنسان مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

١٦ - وقام المقرر الخاص أيضا بزيارة جنيف مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في آذار/مارس ٢٠١٨ لكي يقدم تقريرا إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والثلاثين، وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، واستغل كلتا المناسبتين للتداول الآراء بشأن القضايا المتصلة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع دول أعضاء منها الصين، فضلا عن جهات أخرى صاحبة مصلحة.

١٧ - واضطلع المقرر الخاص ببعثته الثانية الرسمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى جمهورية كوريا في الفترة من ٢ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٨. وخلال الزيارة، اجتمع مع كبار المسؤولين الحكوميين من وزارة الشؤون الخارجية ووزارة توحيد الكوريتين. وعقد أيضا اجتماعات مع الصليب الأحمر الكوري، والمعهد الكوري لتوحيد الوطن، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا، وأعضاء السلك الدبلوماسي، والهيكل الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتلقى كذلك روايات مباشرة من أشخاص غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بمن فيهم طلبة شباب في مدرسة هانغ يوري الثانوية، وعقد اجتماعات مع منظمات حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مما جعله يطلع على طيف واسع من الآراء والمنظورات.

١٨ - ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه لجميع أولئك الذين بذلوا وقتهم لتبادل الأفكار والمعلومات معه خلال الزيارات السالفة الذكر. وظلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رافضة للتعاون الرسمي مع ولاية المقرر الخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من الطلبات المتكررة المقدمة إليها.

رابعاً - التطورات الأخيرة في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

ألف - الحالة الإنسانية

١٩ - ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهو الوكالة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواجه "أزمة إنسانية طال أمدها يتغاضى عنها باقي العالم إلى حد كبير"^(٦). وأفادت الأمم المتحدة بانتشار انعدام الأمن الغذائي المزمن وسوء التغذية في مرحلة الطفولة المبكرة وانعدام الأمن التغذوي على نطاق واسع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويُقال أن أكثر من ١٠ ملايين نسمة، أو ٤٠ في المائة من السكان، يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وشهد إجمالي إنتاج الأغذية في البلد انخفاضاً بنسبة ٧,٤٢ في المائة في عام ٢٠١٨ مقارنة بالعام الماضي، وتفيد التقارير بأن حوالي ١٠,٣ ملايين نسمة من أصل ٢٥ مليون نسمة (٤١ في المائة) يعانون من نقص التغذية، وفي الوقت ذاته يعاني حوالي ثلث النساء الحوامل من فقر الدم^(٧). ويعاني أكثر من ربع عدد الأطفال دون سن الخامسة (٩,٢٧ في المائة) من التقزم من جراء سوء التغذية المزمن، مما يؤثر على نمائهم الإدراكي^(٨). وبينما يوجد العديد من العوامل المعقدة المتشابكة التي أسهمت في هذا الوضع، بما في ذلك انحراف مسار تخصيص الموارد التي تشتت الحاجة إليها نحو تطوير الأسلحة النووية والقذائف التسيارية، واتخاذ نظام التوزيع العام، وتأثير تغير المناخ على إنتاج الغذاء^(٩)، وأثر الجزاءات، تكتسي معالجة مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أهمية خاصة بالغة بالنسبة لأفاق تهيئة مناخ للسلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة شمال شرق آسيا وخارجها.

٢٠ - وفي أعقاب النداء الذي تم توجيهه في التقرير السابق للمقرر الخاص المقدم إلى الجمعية العامة بشأن الآثار السلبية التي يُحتمل أن تخلفها الجزاءات على السكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية^(١٠)، واصل المقرر الخاص رصد الحالة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وأُبلغ باستمرار تباطؤ العمليات التي تضطلع بها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني نتيجةً للصعوبات التشغيلية، بما في ذلك ما يتعلق بالقنوات المصرفية والتأخيرات في التخليص الجمركي. وأفاد فريق الأمم المتحدة القطري بأن لوجستيات الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تزداد تعقيداً وتكلفتاً وتستغرق

(٦) انظر "United Nations humanitarian chief to visit the Democratic People's Republic of Korea 9-12 July 2018", media advisory, 6 July 2018. Available at reliefweb.int/report/democratic-peoples-republic-korea/un-humanitarian-chief-visit-democratic-people-s-republic.

(٧) البيان الذي أدلى به المنسق المقيم للأمم المتحدة المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمام لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الصفحة ٤ من النص الإنكليزي.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) وفقاً لما أفاد به الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في وقت إعداد التقرير، "تواجه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أسوأ موجة جفاف تشهدها خلال ١٠٠ عام، وهي كارثة تهدد الآن بالتسبب في نقص الأغذية والمياه في البلد على نطاق واسع". انظر www.ifrc.org/ar/news-and-media/news-stories/asia-pacific/korea-democratic-peoples-republic-of/red-cross-prepares-to-respond-to-the-drought-in-dprk-69021/?print=true.

(١٠) أشار المقرر الخاص إلى التعليق العام رقم ٨ (١٩٩٧) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن العلاقة بين العقوبات الاقتصادية واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي أكدت فيه اللجنة أنه على الرغم من عدم اضطلاعها بأي دور في اتخاذ قرارات فرض الجزاءات، فإنها مسؤولة عن رصد امتثال جميع الدول الأطراف للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتقع على عاتق المقرر الخاص مسؤولية مماثلة.

وقتا أطول، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإمدادات المتاحة للمحتاجين إلى تلك الإمدادات عندما تشتد الحاجة إليها^(١١). وأفيد بأن انعدام الأمن الغذائي المزمن قد تفاقم من جراء عدة تحديات من بينها انعدام فرص الحصول على الأسمدة والمعدات الزراعية الحديثة بسبب الجزاءات^(١٢).

٢١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تبادل المقرر الخاص رسائل مع فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بهدف رصد الامتثال لنظام الجزاءات، ودعا في الوقت ذاته إلى إجراء تقييم شامل للآثار غير المقصودة التي تخلفها الجزاءات على التمتع بحقوق الإنسان. ولذلك، يرحب المقرر الخاص بالقرار الذي اتخذته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٨ بإصدار "مبادئ توجيهية بشأن الحصول على إعفاءات لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية"، وهو أمر ضروري "لتقديم بيان واضح لآلياتها الشاملة للإعفاءات المتصلة بالأنشطة الإنسانية"^(١٣). ويشجع المقرر الخاص أيضاً اللجنة على النظر في مزيد من الإعفاءات لتيسير التواصل والتعاون بين الكوريتين بهدف تحقيق السلام والازدهار في شبه الجزيرة. وفي الوقت نفسه، يكرر المقرر الخاص دعوته الموجهة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لنشر معلومات محددة، مثل السجلات التاريخية والبيانات الاقتصادية المصنفة، التي يمكن أن تساعد في إجراء هذا التقييم^(١٤).

باء - التطورات الحاصلة بين الكوريتين

٢٢ - بينما تعمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا معا لتشجيع المزيد من التعاون النشط والزيارات والاتصالات على جميع المستويات بهدف تجديد روح المصالحة الوطنية والوحدة، على النحو الوارد في إعلان بانمونجوم، يُذكر المقرر الخاص جميع الأطراف الفاعلة بأهمية ضمان أن تُبذل هذه الجهود في إطار الامتثال التام للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويتضمن إعلان بانمونجوم تعهداً لتعزيز النمو الاقتصادي والرخاء في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق اتخاذ خطوات عملية لتحديث الطرق والسكك الحديدية. ورغم أن ذلك يمثل مبادرة جديدة بالترحيب، ينبغي أن تراعى، لدى اتخاذ الخطوات المقبلة، الآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على مشاريع التعاون الاقتصادي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا تزال الممارسات المتصلة بالعمالة المحلية قاصرة عن الوفاء بمعايير العمل الدولية. ويتعرض العمال لأشكال مختلفة من سوء المعاملة، بما في ذلك التعبئة القسرية وظروف العمل غير الآمنة وعدم كفاية الأجور. وتشكل القيود المفروضة على وصول المرأة إلى سوق العمل، التي أبرزتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة،

(١١) البيان الذي أدلى به المنسق المقيم المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمام لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، الصفحة ١٣ من النص الإنكليزي.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٤ من النص الإنكليزي.

(١٣) متاح على الرابط التالي: www.un.org/press/en/2018/sc13445.doc.htm.

(١٤) في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وجه المقرر الخاص رسالة إلى البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، دعا فيها الحكومة إلى تزويده بأية معلومات إضافية قد تتوفر لديها بشأن أي أثر سلبي قد تخلفه الجزاءات على السكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما طلب القيام بزيارة مجاملة لمواصلة مناقشة هذه المسألة.

أما يستوجب الاهتمام^(١٥). وتترتب على تنفيذ المبادرات المشتركة بين الكوريتين، بما في ذلك تشييد السكك الحديدية والطرق، والمشاريع التي هي في طريقها إلى التنفيذ، وإمكانية إعادة فتح مجمع كايسونغ الصناعي، وتشجيع السياحة والمشاركة الرياضية الموحدة، آثار هامة في مجال حقوق الإنسان وتنطوي على مسؤوليات تقع على عاتق السلطات في كل من الشمال والجنوب، بما في ذلك المسؤوليات الواردة في معاهدات حقوق الإنسان التي تكون كلتا الحكومتين طرفاً فيها. ويدعو المقرر الخاص حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا إلى كفالة معالجة تلك الشواغل في الحوار بشأن التعاون، وتأمين سبل الحماية الواجبة للأشخاص الذين تتم تعبتهم لأغراض مشاريع التشييد.

جيم - المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان

٢٣ - تشير المقابلات التي أجراها المقرر الخاص مع الأشخاص الذين غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى أن الظروف التي يواجهها المواطنون العاديون لا تزال بالغة السوء. ولا تزال الصعوبات الشديدة التي يواجهونها في ظروف المعيشة، بما في ذلك القيود الصارمة المفروضة على الحريات وانعدام الأمن الغذائي المزمن، تُذكر باعتبارها السبب في مغادرة الناس، وخصوصاً الريفيين الذين يشكلون غالبية السكان. واستناداً إلى هذه المقابلات والمعلومات الأخرى التي تم جمعها، يركز المقرر الخاص في هذا الفرع على المجالات الفنية التالية: حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم؛ والأسر المشتتة الشمل وعمليات الاختطاف؛ والحق في الصحة؛ والحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي.

١ - حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم

٢٤ - على الرغم من أن المقرر الخاص لا يزال غير قادر على جمع المعلومات المتعلقة بأوضاع المحتجزين في معسكرات الاعتقال السياسي بسبب السرية المحيطة بهذه المعسكرات، فقد استمر في تلقي معلومات عن حالات سوء المعاملة في أماكن الاحتجاز الأخرى^(١٦). ولا تزال حالة الأشخاص الذين هم قيد الاحتجاز تبرز إمكانية تعرض هؤلاء الأشخاص بصفة خاصة إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما قد يشكل حرماناً متعمداً من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٢٥ - وأفاد العديد من أجريت معهم مقابلات، الذين خضعوا للاستجواب من جانب وزارة أمن الدولة، بتعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة. وبالإضافة إلى القيود الصارمة الطويلة الأمد المفروضة على الحركة، من قبيل الإجبار على الجلوس في وضع الثبات طوال اليوم، مع طأطأة الرأس وتقاطع الأرجل

(١٥) أوصت اللجنة، في ملاحظاتها الختامية، بأن تقوم الدولة بأمر من بينها ما يلي: (أ) استعراض قوانينها وسياساتها المتعلقة بالعمل، بما في ذلك الجداول المهنية، التي تقيد مشاركة المرأة في سوق العمل، أو تخصص للمرأة وظائف متدنية الأجر، وذلك بهدف إنهاء الفصل بين الجنسين في العمل؛ و (ب) تشجيع مشاركة المرأة في المناصب الإدارية والمناصب القيادية، بسبل منها اعتماد تدابير خاصة مؤقتة مثل نظام الحصص أو عمليات الاختيار ذات المسار السريع (انظر CEDAW/PRK/CO/2-4، الفقرة ٣٦).

(١٦) تبين الصور الأخيرة المرسله من السواتل، التي أبرزتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في كوريا الشمالية، ما يبدو أنه مجموعة من السجناء والحراس في المعسكر السياسي رقم ٢٥ في شونغجين، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. انظر Joseph S. Bermudez, Jr., Robert Collins and Amanda Mortwedt Oh, "Satellite imagery shows captives inside camp No. 25 in North Korea", HRNK Insider, 30 August 2018. متاح على الرابط التالي:

www.hrnkinsider.Org/2018/08/satellite-imagery-shows-captives-inside-30- html

ووضع الأيدي على الركبتين، مع فترات راحة قصيرة أو معدومة، فقد أفيد بأن حالات التعرض للضرب أثناء عمليات الاستجواب كانت شائعة. وأكد العديد من أجريت معهم مقابلات تعرضهم لسوء المعاملة والضرب والتعذيب أو التهديد بالتعذيب إذا لم يكشفوا عن المعلومات التي يعتبرها ضباط الوزارة صحيحة. ووفقاً لروايتين منفصلتين، ذكرت امرأتان كانتا رهن الاحتجاز في مرفق كوريويانغ التابع للوزارة، (وهو مرفق للاحتجاز السابق للمحاكمة) في مدينة هايسان، في مقاطعة ريانغ غانغ، أنهما تعرضتا للضرب. حيث وصفت إحدى امرأتين، التي كانت محتجزة في عام ٢٠١٧، تجربتها على النحو التالي: ”بينما كنتُ في الزنزانة، أُجبرْتُ على الجلوس في وضع الثبات طوال الوقت. وعندما تحركتُ على سبيل الخطأ، عوقبتُ بالإجبار على الزحف بركبتي بين الباب والقضبان، من أول الزنزانة إلى آخرها. وكان ذلك مؤلماً، وتعرضت ركبتي لخدوش لأن الأرض لم تكن مستوية، وإنما كانت مصنوعة من ألواح خشبية خشنة“.

٢٦ - وبالإضافة إلى أعمال التعذيب وسوء المعاملة، تلقى المقرر الخاص روايات عديدة عما يبدو أنه حرمان متعمد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص المحتجزين، ولا سيما الحق في الغذاء والحق في الصحة والحق في المياه النظيفة والصرف الصحي، بما يصل إلى حد المعاملة القاسية واللاإنسانية.

٢٧ - وفي حين يشهد جميع الأفراد الذين مروا بتجارب الاحتجاز بعدم حصولهم على ما يكفي من الغذاء، كان هناك بعض الاختلافات في كمية الغذاء المقدمة، حسب موقع مرفق الاحتجاز ونوعه. وروى معظم المحتجزين أنهم أُطعموا دقيق الذرة والذرة والحبوب الرديئة النوعية دون أي تنوع. وكان سوء التغذية شائعاً، ووردت تقارير عن حالات وفاة أثناء الاحتجاز بسبب سوء التغذية، وقعت على وجه الخصوص في صفوف الذين أُصيبوا بأمراض.

٢٨ - ويمثل الحرمان من الحق في الرعاية الصحية الملائمة، بما في ذلك الحصول على الأدوية، أحد أشكال سوء المعاملة. وتلقى المقرر الخاص معلومات من شخص كان محتجزاً في مرفق كوريويانغ، وشهد وفاة محتجزين آخرين من جراء داء السل، حيث لم تعطهم سلطات السجن أية أدوية. وأفيد بأن الأمر كان متروكاً لأسرهم لإعطائهم هذه الأدوية. وتفيد التقارير باختلاط المحتجزين المرضى والأصحاء معا في بعض مرافق الاحتجاز هذه، حيث توجد الزنزانات التي تضم محتجزين مصابين بداء السل في نفس الممر الذي توجد فيه الزنزانات الأخرى، دون أي فصل. ووردت أيضاً تقارير عن الإفراج عن محتجزين من المرضى الذين كانت حالتهم خطيرة، في بعض الحالات، بعد دفع رشاوى أو قيام الأقارب بتقديم وثائق تضمن مسؤوليتهم عن إبقاء الشخص المعني في المنزل.

٢٩ - ويظل السجناء معرضين لعدم كفاية فرص الحصول على المياه والصرف الصحي. فعلى سبيل المثال، وصف رجل كان محتجزاً في مرفق كيومو/سو (معسكر لإعادة التأهيل)، في مقاطعة كانغون، تجربته على النحو التالي: ”كان من الصعب الحصول على مياه الشرب، لأن مياه الصنبور لا توجد إلا في ثلاث أو أربع زنزانات من أصل ٣٠ زنزانة في كيومو/سو، وتتوفر لمدة ساعة واحدة في الصباح بسبب تقادم خطوط الأنابيب. وكان يتعين علينا السير لمسافة ٥٠٠ إلى ٦٠٠ متر لنحصل على المياه. ويستغرق الوصول إلى مياه الشرب ساعة من الزمن، وبالتالي كان من الصعب أن تغسل وجهك أو أن تستحم. وكان يمكن لرئيس كل زنزانة أن يحصل على ماء الغسل، ولكن ليس لبقيتنا“. وروت امرأة كانت محتجزة في مرفق كوريويانغ التابع لوزارة أمن الدولة في مدينة هايسان أن الزنزانة الصغيرة التي وُضعت فيها مع ٩ إلى ١٠ سجينات أخريات كان المرحاض فيها حفيرة في الأرض فقط دون مياه جارية. وكان هناك

دلو سعته ٥٠ لترا يملؤه حراس السجن كل صباح للاغتسال ولاستخدام المراض، ولكن في الواقع لم يُسمح لمن إلا باستخدام نصف كمية المياه المقدمة ليوم واحد بغرض تخفيف العمل عن كاهل الحراس الذين يحملون المياه. ولم تكن مياه الشرب تُقدم دائما عند الطلب: ”حصلنا على المياه أمر يرجع إلى الحارس“. وتصف امرأة أخرى كانت محتجزة في مرفق كوريويانغ التابع لوزارة أمن الدولة في سامييون، في مقاطعة ريانغ غانغ، الظروف الصحية في الزنزانة الصغيرة - التي تأوي ٢٠ إلى ٣٠ امرأة وليست كبيرة بما يكفي لمد أرجلهم أو الاستلقاء على الأرض للنوم - بأنها ”سيئة جدا“، وقالت إن ”هناك دلو فقط يمكن أن نقضي حاجتنا فيه“.

٣٠ - ويشير المقرر الخاص إلى أنه لا يجوز أن يتعرض الأشخاص المحرومون من حريتهم لأي عُسر أو إكراه بخلاف ما ينتج عن حرمانهم من الحرية، وأنه يجب ضمان احترام كرامة هؤلاء الأشخاص بنفس الشروط التي تُحترم بموجبها كرامة الأشخاص الأحرار^(١٧). وفي حين يصعب الإثبات على نحو قاطع أن حرمان المحتجزين من التغذية الكافية والرعاية الطبية والمرافق الصحية، بما في ذلك مرافق مياه الشرب والاعتسال، يُستخدم كسياسة متعمدة لإيقاع مزيد من العقاب على المحتجزين، فإن من الواضح أن هذا الحرمان من الحقوق الأساسية يمكن أن يصل إلى حد التعذيب وسوء المعاملة، وأن سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتحمل بصورة واضحة مسؤولية كفالة أن يُعامل السجناء بما يتماشى مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء وغيرها من الصكوك الدولية. ويحث المقرر الخاص سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التماس الخبرة التقنية من منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل إصلاح نظام مؤسسات الاعتقال بما يتماشى مع المعايير الدولية. ويحث أيضا السلطات على تيسير وصول الوكالات الإنسانية إلى مرافق الاحتجاز، بما يلبي الاحتياجات الأساسية للمحتجزين.

٢ - الأسر المشتتة وعمليات الاختطاف

٣١ - في وقت إعداد هذا التقرير، كانت الكوريتان تنظمان لأول مرة منذ ثلاث سنوات حدثا للم شمل الأسر، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ آب/أغسطس، مثل استئنافا لتقليد توقف خلال السنوات الثلاث الماضية بسبب الجمود السياسي^(١٨). ويشي المقرر الخاص على الجهود التي بُذلت لتنظيم هذا الحدث، ويشاطر أفراد الأسر سعادتهم. ومن الأهمية بمكان أن يكون هذا الحدث بداية لسلسلة من المبادرات المستمرة التي سوف تسمح بإنشاء قنوات طويلة الأجل ومستدامة تمكّن أفراد الأسر من الحفاظ على اتصال دائم يتجاوز أحداث لم الشمل ليشمل المراسلات الخطية والاتصالات الهاتفية والقيام بزيارات إلى كلا البلدين. ومن المهم أيضا أن تكون عملية اختيار المرشحين للمشاركة في اجتماعات لم الشمل هذه شاملة إلى أقصى حد ممكن لجميع أفراد الأسر، وأن تستند إلى مبادئ الشفافية والمساءلة وعدم التمييز، حتى يتسنى لجميع الأسر الراغبة في استعادة الروابط الأسرية المفقودة القيام بذلك بغض النظر عن الجنسية أو الظروف المالية. وفي هذا الصدد، يشاطر المقرر الخاص الرأي الذي أعرب عنه في تقرير المفوضية بشأن

(١٧) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام ٢١ (١٩٩٩) بشأن المعاملة الإنسانية للأشخاص المحرومين من حريتهم.

(١٨) في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٨، أصدر المقرر الخاص بياننا صحفيا بشأن هذه المسألة؛ انظر:

www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23468&LangID=E

هذه المسألة، ومفاده أن الاستجابات ينبغي "أن تُصاغ على أساس الاستحقاق لا بحسب الحاجة"، ويشجع على التفكير في التوصيات الواردة في ذلك التقرير^(١٩).

٣٢ - وكان من دواعي سرور المقرر الخاص أيضاً أن علمه أن الصليب الأحمر الوطني لجمهورية كوريا يعمل بلا كلل مع نظيره في الشمال من أجل تحديد مصير أفراد الأسر المشتت شملهم بهدف تيسير الاتصال فيما بينهم أو، في الحالات التي يكون فيها أفراد من الأسرة قد تُوفوا، مساعدة أفراد الأسرة الباقين على قيد الحياة على زيارة موطنهم الأصلي أو قبور ذويهم لتأبينهم. ويحث المقرر الخاص البلدين على الاستفادة الكاملة من الخبرة التقنية التي تتمتع بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجال استعادة الروابط الأسرية.

٣٣ - وتظل مسألة الاختطاف الدولي دون حل حتى الآن، على الرغم من تناول حالة اليابانيين المختطفين في المحادثات الرفيعة المستوى التي جرت في الأشهر الأخيرة. ورسمياً، لا يزال مصير ١٢ مختطفاً من اليابان و ٥١٦ مختطفاً من جمهورية كوريا مجهولاً حتى الآن. ولا تزال هذه المسألة تؤثر على أسر المختطفين تأثيراً بالغاً. ويشكل الاختفاء القسري جريمة خطيرة تحرم الشخص الذي يتعرض له من حماية القانون، مع ما يترتب على ذلك من آثار على تمتع الشخص بالحقوق في الحياة والحرية والأمن والكرامة، والحقوق في عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويشكل جريمة مستمرة إلى أن يتم توضيح مصير كل شخص مختطف ومكان وجوده. وينبغي أيضاً، في إطار الجهود الرامية إلى إعادة الأقباب إلى أسرهم، كشف الحقيقة لهذه الأسر التي ستظل تبحث عن ذويها وتحاول استعادتهم، طالما لم تتوفر معلومات تدل على وفاتهم. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق أسر المختطفين لدى إجراء مزيد من الحوارات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك بهدف إطلاعهم على مصير ذويهم ومكان وجودهم، فضلاً عن التدابير العلاجية الأخرى التي يستحقونها.

٣٤ - وقد اتصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمساعدة في حل قضايا عالقة تتعلق بمواطنيها في جمهورية كوريا، بما في ذلك حالة ١٢ عاملة في المطاعم نُقلن، فيما يُزعم، ضد إرادتهن من الصين إلى جمهورية كوريا في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وأعرب المقرر الخاص، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، عن قلقه إزاء الغموض الذي يلف ظروف وصولهن إلى جمهورية كوريا. ودعا المقرر الخاص إلى إجراء تحقيق مستقل في القضية، وشدد في الوقت نفسه أيضاً على وجوب إعطاء الأولوية القصوى لاحترام حقوق هؤلاء النساء وأسرهن، بما في ذلك حقهن في الأمان، والخصوصية، وفي مغادرة البلد. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، يرحب المقرر الخاص بقرار جمهورية كوريا منحهن جوازات سفر. وسيواصل متابعة القضية بهدف القيام بالمزيد من أنشطة الدعوة لدى الحكومات المعنية والجهات الفاعلة المعنية الأخرى حسب الاقتضاء.

٣٥ - والتقى المقرر الخاص، خلال زيارته الميدانية، بامرأة تدعى كيم ريون هوي (Kim Ryon Hui) ورجل يدعى كوون تشول نام (Kwon Chol Nam)، يقيمان حالياً في جمهورية كوريا ويرغبان في العودة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغية لم شملهم مع أسرهم. وتفيد التقارير بأن هذين الشخصين كانا قد أُدينوا بتهم التجسس وأنهما لم يتمكنوا من العودة إلى وطنهما نتيجة للقيود التي فرضتها عليهما

OHCHR, "Torn apart: the human rights dimension of the involuntary separation of Korean families" (2016), para. 18. (١٩)

.Available at seoul.ohchr.org/EN/Documents/2016/TORN%20APART%20final%2007122016%20LAUNCH.pdf

السلطات في جمهورية كوريا. وينبغي استغلال الزخم السياسي الحالي لتسوية حالات من هذا القبيل وتوفير المزيد من حرية التنقل بين البلدين. ويدعو المقرر الخاص سلطات جمهورية كوريا إلى إعادة النظر في قضية هذين الشخصين بمدف تمكينهما، على أساس اعتبارات إنسانية، من الرجوع إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى المقرر الخاص معلومات إضافية عن حدوث موجة من الاعتقالات في الصين في آذار/مارس ٢٠١٨ استهدفت مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بشأن النساء والفتيات اللاتي تم الاتجار بهن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الصين، بمن فيهن أولئك اللواتي أُعدن بعد ذلك من الصين إلى وطنهن وأولئك اللواتي عبرن الصين إلى جمهورية كوريا، دليل على أن تلك النساء والفتيات معرضات لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان على جانبي الحدود.

٣٧ - والشهادات التي أدلت بها النساء، اللواتي جرى الاتجار بهن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الصين ثم فررن من أزواجهن الصينيين إلى جمهورية كوريا، تلقي الضوء أيضا على هشاشة أوضاع ضحايا الاتجار وأطفالهن. وقد وصفت امرأة فرت من زوجها في عام ٢٠١٨، مخلقة وراءها ابنتها البالغة من العمر ٤ سنوات، محتنها التي تعرضت لها بالكلمات التالية: ”لم يحسن زوجي [الصيني] معاملتي، لأنه كان يعتقد أن علي ألا أشتكي بحكم كوني من كوريا الشمالية. ولم يكن متأكدا مما إذا كان ينبغي أن تحصل ابنتي على بطاقة هوية بسبب جذوري“. ولا يستطيع العديد من هؤلاء الأطفال الالتحاق بالمدارس بسبب عدم حصولهم على الجنسية، ويتيمم العديد منهم عندما يُلقى القبض على أمهاتهم لإعادتهن إلى وطنهن. وتشكل هذه الشهادة تذكيرا هاما بالجوانب المتعددة لضعف هؤلاء النساء والأطفال الذين يحاولون الفرار من حالة انتهاك حقوق الإنسان بحثا عن حياة أفضل، ليجدوا أنفسهم في خضم واقع آخر من الانتهاكات.

٣٨ - وعلى النحو الموثق في التقارير السابقة للمقرر الخاص، يظل الأشخاص الذين يعادون قسرا من الصين، ومعظمهم من النساء المُتُّجر بهن، عرضة للاحتجاز والتعذيب وسوء المعاملة. وتؤكد شهادات سوء المعاملة التي أدلت بها النساء اللاتي أُعدن من الصين إلى وطنهن أن أي عودة قسرية للأشخاص الذين غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي اعتبارها عملا من أعمال الإعادة القسرية، بالنظر إلى احتمال تعرض هؤلاء الأشخاص لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان عند عودتهم^(٢٠).

٣٩ - وفي ٦ آذار/مارس ٢٠١٨، أصدر المقرر الخاص نداء مشتركا^(٢١) مع الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، يحث فيه السلطات الصينية على عدم إعادة ستة أشخاص كانوا قد اعتُقلوا في

(٢٠) أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في ملاحظاتها الختامية، عما يساورها من قلق كذلك ”من أن ترسل النساء ضحايا الاتجار، عند عودتهن إلى الوطن، إلى السجون أو معسكرات التدريب على العمل بتهمة عبور الحدود بصورة غير مشروعة“، ومن احتمال أن يتعرضن للمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي من جانب مسؤولي الأمن، والإجهاض القسري“ (انظر CEDAW/PRK/CO/2-4، الفقرة ٢٧).

(٢١) انظر joint urgent appeal, communication No. UA CHN 6/2018; available at spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=23684

شباط/فبراير ٢٠١٨ إلى وطنهم، ومن بينهم طفلة عمرها ٥ سنوات^(٢٢). وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، أفادت التقارير بأن عدة أشخاص من هؤلاء أُطلق سراحهم وسمح لهم بالبقاء في الصين. وبينما يشكل هذا الأمر تطوراً إيجابياً، يحث المقرر الخاص البلدين على الاتفاق على سياسة كاملة للحماية وعلى إطار قانوني يحكم مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يعيشون في الصين أو يعبرون أراضيها. وينبغي أن تركز صياغة هذه السياسة العامة على حماية حريتهم في الحركة، والسماح لهم بالاستقرار في البلدان التي يختارونها، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم المناسبين للأشخاص الأكثر ضعفاً منهم، ولا سيما الأطفال، بالإضافة إلى توفير أوجه حماية إضافية من فقدان الروابط الأسرية ومن التعرض للتجار بالبشر^(٢٣). وهو يحث أيضاً حكومة الصين على السماح لوكالات الأمم المتحدة بالوصول إلى المناطق المعنية.

٣ - الحق في الصحة

٤٠ - تنص المادة ٧٢ من دستور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن "للمواطنين الحق في الحصول على الرعاية الطبية المجانية، وللأشخاص الذين لم يعودوا قادرين على العمل بسبب الشيخوخة أو المرض أو الإعاقة البدنية وللكبار السن والأطفال الذين لا تتوفر لديهم سبل لإعالة أنفسهم حق الحصول على مساعدة مادية. ويُكفل إعمال هذا الحق من خلال توفير رعاية طبية مجانية، وشبكة موسعة من المستشفيات والمصحات وغيرها من المؤسسات الطبية، والتأمين الاجتماعي الذي توفره الدولة وغير ذلك من نظم الضمان الاجتماعي". وبينما حققت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في السنوات الأخيرة، عدة مكاسب في مجال الصحة العامة، منها تحسين تغطية التخصين، ورعاية التوليد وتحقيق تخفيضات كبيرة لمعدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الرضع والأمهات^(٢٤)، لا تزال توجد فيها حتى الآن تفاوتات في الحصول على الرعاية الصحية. وتسلط المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص الضوء على الصعوبات الخاصة التي يواجهها الأشخاص الذين يعيشون في المقاطعات من أجل الحصول على مستوى ملائم وميسور التكلفة من الرعاية الصحية المقدمة من مهنيين مؤهلين. فلا تُقدّم فيها الرعاية الطبية، باستثناء لقاحات للأطفال، إلا بعد دفع تكلفتها. أما الأشخاص العاجزون عن تحمل النفقات اللازمة لمعالجة الأمراض أو الحوادث، فهم ببساطة لا يتلقون الرعاية الطبية اللازمة. وذكرت امرأة من مقاطعة هامغيونغ الشمالية أجرى المقرر الخاص معها مقابلة أنه: "إذا لم يستطع المرء أن يدفع، تُرفض

(٢٢) أصرت البعثة الدائمة للصين لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، في ردها المؤرخ ١٩ تموز/يوليه، على موقفها الذي مفاده أن "من يُسمون بـ 'اللاجئين من كوريا الشمالية' ليسوا لاجئين"، بل هم أشخاص عبروا الحدود بصورة غير قانونية وجاؤوا إلى الصين لأسباب اقتصادية. وذكرت أن الصين ستواصل اتخاذ تدابير فيما يخص هؤلاء الأشخاص وفقاً لمبادئ القانون المحلي والقانون الدولي والنزعة الإنسانية، كل على حدة وبالاتزان فيما بينها (رسالة البعثة الدائمة للصين الموجهة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٨).

(٢٣) أعربت كل من لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في ملاحظتهما الختامية عن قلقهما بشأن ضمانات التسجيل المدني للأطفال وحصولهم على الجنسية. فعلى سبيل المثال، أوصت لجنة حقوق الطفل "الدولة الطرف [...] بإعادة النظر في الاتفاقات الثنائية لضمان أن تتوفر للأطفال المولودين لنساء من رعايا [جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية] [مقيمتين] خارج إقليمها إمكانية تسجيل الولادة والحصول على الجنسية دون إعادة الأطفال أو أمهاتهم قسراً إلى إقليم الدولة الطرف". (انظر CRC/C/PRK/CO/5، الفقرة ١٩، و CEDAW/C/PRK/CO/2-4، الفقرة ٣٢).

(٢٤) انظر United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Democratic People's Republic of Korea needs and priorities, March 2018". Available at reliefweb.int/report/democratic-peoples-republic-korea/dpr-korea-needs-and-priorities-march-2018

معالجته“. وقد فقدت ابنها الذي كان مصاباً بالسرطان، لأنها لم تتمكن من دفع تكاليف العلاج اللازم. ولما كان السفر مشياً على الأقدام هو وسيلة النقل الرئيسية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في ظل عدم وجود شبكة نقل ميسورة التكلفة وموثوقة في معظم المناطق الريفية، فإن عدم القدرة على الوصول الفعلي إلى المرافق الطبية يمنع الكثير من المرضى أو المصابين أو الذين يعيشون من دون أهاليهم من الحصول على الرعاية الطبية التي يحتاجونها. ولا يزال الأشخاص يعتمدون على الأعشاب التقليدية أو على التجار الذين يبيعون الأدوية، نظراً لأن زيارة المستشفيات باهظة التكلفة. وقالت ممرضة سابقة كانت تعمل في مستشفى ريفي في شمال مقاطعة هوانغيه إن بإمكان المرء تأمين معاناة طبية، لكن يتعين عليه دفع ثمن أدويته الخاصة. وأضافت هذه الممرضة، التي لم تتلق أي تدريب متخصص قبل مزاوله عملها، قائلة: ”في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يمكن لأي شخص يجيد الحقن في مجرى الدم أن يعمل ممرضاً“.

٤١ - ولا يزال السل يشكل شاغلاً صحياً رئيسياً في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقد تفاقم الوضع منذ قام الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٨، بتعليق المنح المقدمة إلى البلد لمكافحة المرض^(٢٥). وحتى تاريخه، لا تزال منظمة الصحة العالمية تدرج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في قائمة البلدان الأكثر تضرراً من السل. واستؤنف التعاون مع جمهورية كوريا في أواخر عام ٢٠١٧ مع إنشاء أفرقة تفتيش مشتركة، وتوزيع أدوية منقذة للحياة وغيرها من المساعدات الإنسانية. وينبغي أن يُستغل الحوار الإنساني المفتوح حالياً بين البلدين لتعزيز تبادل الخبرات الطبية وللارتباط بالجهات المانحة الدولية للمساعدة في احتواء انتشار السل.

٤٢ - ووفقاً لوسائل الإعلام الرسمية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يدفع ارتفاع درجات الحرارة خلال الصيف المؤسسات الطبية إلى إجراء حملات إعلامية لتوعية عامة السكان بالتدابير الصحية الوقائية وإلى كفالة أن تتوفر لدى المستشفيات والعيادات في بيونغ يانغ والأجزاء الأخرى من البلد الأدوية اللازمة لعلاج أمراض الدورة الدموية والأمراض الدماغية التي ترتفع معدلات الإصابة بها حين يكون الطقس حاراً ورطباً. وأفادت التقارير أيضاً بأن المؤسسات المكلفة بالسهر على النظافة الصحية ومكافحة الأوبئة شددت إشرافها ورقابتها على مرافق الطعام العامة وعلى الأكشاك التي تباع المشروبات غير الكحولية^(٢٦).

٤٣ - بيد أن المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص أكدت مراراً وتكراراً على الانهيار التام لنظام الرعاية الصحية وغيره من النظم، مثل نظام التوزيع العام، وعلى عدم وجود شبكة أمان اجتماعي توفرها الدولة. وتكشف شهادات أولئك الذين غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في العام الماضي عن أن الواقع هو أن الدولة لا تقدم أي مساعدة بأي شكل من الأشكال لإعمال حق الضمان الاجتماعي للجميع. ولا يتأتى سد أي نقص في تلبية الاحتياجات الأساسية، مثل النقص المزمن في الأغذية، وأي احتياجات طبية ناجمة عن أمراض أو حوادث أو إعاقة، إلا من خلال الحصول على دخل تكميلي في الاقتصاد غير الرسمي. وقالت امرأة من مقاطعة هامغيونغ الشمالية تبلغ من العمر ٢٢ عاماً: ”لقد قيل بأن المساواة والإنصاف يعلمان كل شيء في ظل النظام الاشتراكي، لكن عندما عشت هناك (في الشمال)، لم أشعر

(٢٥) لم تُقدّم أي تفاصيل بشأن قرار الصندوق العالمي تعليق المعونة المقدمة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

(٢٦) انظر 8، KCNA Watch، “Deep attention paid to health protection in Democratic People’s Republic of Korea”، August 2018. Available at kcnawatch.co/newstream/1533780057-60622886/deep-attention-paid-to-health-protection-in-dprk/.

بذلك ... لقد كانت الحياة صعبة جدا للجميع. وكان الجميع يسعون وراء مصالحهم الخاصة، دون أن يعيروا اهتماما لأي شخص آخر“.

٤٤ - ويرى المقرر الخاص أن الحاجة الماسة إلى إصلاح نظام الضمان الاجتماعي من منظور الحالة الإنسانية الراهنة في البلد قد أصبحت أكثر إلحاحاً بسبب الحالة المزرية التي تعاني منها الفئات المهملة. ويشجع المقرر الخاص الحكومة في الوقت نفسه على تعزيز مساعدة فريق الأمم المتحدة القطري على تلبية احتياجات الفئات الضعيفة بوجه خاص، بما في ذلك منحه إمكانية الوصول بحرية ومن دون عوائق إلى جميع أنحاء البلد.

٤ - الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

٤٥ - لا يزال الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي يمثل تحدياً بالنسبة للمجتمعات المحلية في المناطق الإقليمية، التي تشكل غالبية سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى الرغم من أن الأمراض المعدية وغير المعدية لا تزال تمثل شواغل صحية رئيسية^(٢٧)، أشارت دراسة استقصائية أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)^(٢٨) إلى أن نسبة ٦٠ في المائة من المناطق الريفية تفتقر إلى آليات سليمة للتخلص من النفايات، مما أدى إلى تلوث المياه، إلى درجة أنه تم كشف وجود تلوث بالبراز في مياه الشرب في بيوت ٥٤,١ في المائة من الأسر المعيشية الريفية^(٢٩).

٤٦ - ومن النادر أن يكون لدى الأسر المعيشية في المناطق الإقليمية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مراحيض داخل المنازل، ويستخدم الكثير من الناس المرافق الخارجية غير الموصولة بنظام الصرف الصحي العام. ولا تتضمن نظم الصرف الصحي التي تديرها الأسر المعيشية عيوباً بالضرورة، ولكنها تنطوي على شواغل صحية للمستعملين والمجتمع ككل في غياب الرقابة الحكومية والتنوعية. ولم تتوفر لدى أي من المارين الذين قابلهم المقرر الخاص إمكانية الحصول على المياه المتاحة بسهولة والمعالجة، كما لم يكن لديهم مراحيض داخل بيوتهم، وإنما مراحيض أو دورات مياه خارجية غير موصولة بنظام الصرف الصحي العام. وقالت امرأة من مدينة هايسان: ”كنا نعيش قرب نهر يالو، ونحصل على مياه الشرب منه. وكنا نذهب قبل شروق الشمس، عندما تكون المياه لا تزال نظيفة، وقبل أن يبدأ الناس بغسل ملابسهم. وهذا هو الحال بالنسبة لمعظم الناس في مدينة هايسان“. ووصفت امرأة أخرى من محافظة موسان، في مقاطعة هامغيونغ الشمالية، المعاناة للحصول على المياه النظيفة على النحو التالي: ”كان لدينا مرحاض خارج البيت. وكان لدينا ماء في المنزل، ولكن كان علينا أن نضخه. ولم تكن المياه صافية دوماً. فقد كانت تختلط بالرمال، كما كانت متقطعة. وكان باستطاعتنا أيضاً الحصول على المياه من النهر بالقرب من المنزل عندما لم يكن إمداد المياه في المنزل كافياً، وهذا هو الحال بالنسبة للآخرين“. وتشير الشهادات إلى الخطر الجسيم الذي يشكله استهلاك مياه الأنهار المعرضة للتلوث. ويحث المقرر الخاص السلطات على اعتماد خطة شاملة لمراقبة نوعية مياه الأنهار وسلامتها، وكفالة أن يتمكن

(٢٧) انظر: Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “Democratic People’s Republic of Korea needs and priorities, March 2018”.

(٢٨) انظر: Central Bureau of Statistics and UNICEF, *Multiple Indicator Cluster Survey 2017: Survey Findings*. Report — Democratic People’s Republic of Korea (2018), available at mics.unicef.org/surveys.

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٤٨.

الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على إمدادات مياه الشرب عن طريق الحكومة من الحصول على إمدادات مياه الأنهار المنقاة في مواقع جمع معينة تديرها الحكومة.

٤٧ - ورحبت لجنة حقوق الطفل، في ملاحظاتها الختامية، بالمبادرة المشتركة بين القطاعات للدولة الطرف لعام ٢٠١٦ والتي تقضي بدمج المسائل المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والتغذية، وفتت الانتباه إلى الغاية ٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة. وأوصت اللجنة أيضا الدولة الطرف بإعطاء الأولوية للمبادرات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والتغذية، وبالمشاركة في أنشطة تبادل المعارف بين بلدان الجنوب بشأن التكنولوجيا واستخدام النظم المائية التي تعمل بالجدازية^(٣٠). ويشجع المقرر الخاص السلطات على التعاون مع المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وفي هذا الصدد، يشكل تعاون الحكومة مؤخراً مع المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك زيارة ميدانية أجريت في هذا الصدد، مثالا جيدا على تعزيز التعاون في المستقبل مع المكلف بالولاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي وغيره.

خامسا - التعاون مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

ألف - ولاية المقرر الخاص

٤٨ - لا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مغلقة على أي شكل من أشكال التعاون أو التواصل مع ولاية المقرر الخاص، وقد رفضت طلباته المتكررة لعقد اجتماعات مع بعثتيها الدائمتين لدى الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك. وفي حين ترفض الحكومة الولاية، بدعوى تسييس الآلية واعتمادها معايير مزدوجة، واصل المقرر الخاص الدعوة إلى الحوار مع السلطات مسترشداً بشكل صارم بمبادئ الاستقلال والحياد والنزاهة.

٤٩ - وبالنظر إلى التقارب الجاري مع دول أعضاء رئيسية، يرى المقرر الخاص أن هناك حاجة ماسة إلى أن تقوم حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتكثيف الحوار بشأن حقوق الإنسان، وإلى أن تبدي انفتاحاً موازياً لأوجه الانفتاح الأخرى التي تتجلى على صعيد السلام ونزع السلاح النووي. وهو يدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تضع حداً لحقبة العزلة الذاتية وإلى أن تشارك، بوصفها عضواً في الأمم المتحدة ذا مصداقية، في عملية حوار مع المقرر الخاص كدلالة ملموسة على التزامها، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى تعزيز العملية الجارية.

٥٠ - وفي الوقت نفسه، يواصل المقرر الخاص السعي لإجراء اتصالات غير مباشرة مع مسؤولين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بدعم من مجموعة من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية.

باء - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٥١ - يرى المقرر الخاص أن تعيين المفوضة السامية الجديدة لحقوق الإنسان يتيح فرصة فريدة للمفوضية لاستكشاف المشاركة والتعاون الفعالين مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذا الصدد، فهو يؤيد بشدة إجراء المفوضة السامية زيارة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها خطوة أولى نحو الانخراط

(٣٠) انظر CRC/C/PRK/CO/5، الفقرة ٤٤.

في قضايا حقوق الإنسان. ويتيح عدد من المجالات التي حددها المقرر الخاص فرصاً جيدة للتعاون مع السلطات، على النحو التالي:

(أ) تقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية لتنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، التي أنشئت في نيسان/أبريل ٢٠١٥، بغية تعزيز تنفيذ الالتزامات التعاقدية والتوصيات الصادرة عن هذه الهيئات؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية والتدريب والتوعية للموظفين الحكوميين بشأن الصكوك والآليات الدولية لحقوق الإنسان؛

(ج) تقديم المشورة والمساعدة التقنية في مجال إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وفقاً لمبادئ باريس؛

(د) تقديم المشورة والمساعدة التقنية الرامية إلى تحسين آليات الشكاوى بشأن الانتهاكات على الصعيد المحلي^(٣١)؛

(هـ) تقديم المشورة والمساعدة التقنية في وضع نظام يتيح إمكانية إطلاع الجمهور على التشريعات الوطنية^(٣٢)؛

(و) تقديم المشورة والمساعدة التقنية في تعزيز جمع وتحليل البيانات المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان، وفق "نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات: عدم تخلف أحد عن الركب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"^(٣٣) والمبادئ التوجيهية الأخرى مثل "مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ"^(٣٤)؛

(ز) تقديم المشورة والمساعدة التقنية من أجل التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛

(ح) تقديم المشورة والمساعدة التقنية بهدف تشجيع سحب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإعلانها الانفرادي ضد الالتزامات التعاقدية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

(٣١) أشارت لجنة حقوق الطفل، في ملاحظاتها الختامية، إلى "المعلومات التي قدمتها الدولة الطرف بشأن وجود إدارات مختصة بتلقي الشكاوى وصناديق لإيداع الشكاوى، وبشأن إلزام الموظفين المكلفين بمعالجة الشكاوى بمراعاة السرية". (المرجع نفسه، الفقرة ١١).

(٣٢) أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في ملاحظاتها الختامية، عن أسفها لأن "قوانين الدولة الطرف ليست متاحة للجمهور، بحيث يتسنى النقد البناء والرصد المستقل" (انظر CEDAW/C/PRK/CO/2-4، الفقرة ١١).

(٣٣) OHCHR, "A human rights-based approach to data: leaving no one behind in the 2030 Agenda for Sustainable Development", 2018. Available at www.ohchr.org/Documents/Issues/HRIndicators/GuidanceNoteonApproachtoData.pdf

(٣٤) OHCHR, "Human rights indicators: a guide to measurement and implementation" (2012). Available at www.ohchr.org/Documents/Publications/Human_rights_indicators_en.pdf

(ط) بذل جهود الوساطة بين الحكومة ومنظمة العمل الدولية بهدف انضمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى منظمة العمل الدولية لتصبح دولة طرفاً في الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية؛

(ي) تقدم المشورة والمساعدة التقنية إلى الكوريتين في المبادرات التي تنطوي على تبادلات وتعاون في مجال التزامات حقوق الإنسان.

٥٢ - وفيما يتعلق بخطة المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تم اتخاذ خطوات هامة خلال العام الماضي، ولا سيما إنشاء فريق تحقيق مخصص في المفوضية. ووفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٣٤، فقد تم تدعيم قدرة المفوضية، بما في ذلك جهازها الميداني في سيول، بفريق متخصص مكلف بالقيام بأنشطة الرصد والتوثيق بغية إنشاء مستودع مركزي للمعلومات والأدلة المتعلقة بالحالات. ويواصل المقرر الخاص العمل عن كثب مع الفريق الجديد، مع التأكيد على الأهمية الملحة لتقصي الحقيقة والعدالة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وهو يثني على الجهود المبذولة لتعزيز خطة المساءلة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

جيم - آليات الأمم المتحدة الأخرى لحقوق الإنسان

٥٣ - امتثلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير للجنة المعنية بحقوق الطفل (انظر CRC/C/PRK/CO/5) واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (انظر CEDAW/C/PRK/CO/2-4). ونفذ البلد أيضاً، في عام ٢٠١٤، الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان، وسينفذ الجولة الثالثة في أيار/مايو ٢٠١٩. ويجب أن يعكس التقدم المحرز في العلاقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الزيارة الرسمية للمقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بخطوات تُتخذ باتجاه تنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الآليات. وفي هذا الصدد، يشجع المقرر الخاص الحكومة على التماس المساعدة التقنية من كيانات الأمم المتحدة المعنية، ويؤكد مرة أخرى على أهمية قبول قيامه بزيارة البلد لمواصلة معالجة جميع قضايا حقوق الإنسان هذه.

٥٤ - ويشجع المقرر الخاص أيضاً فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة العمل مع السلطات من أجل المساعدة في تنفيذ تلك التوصيات، بما في ذلك في سياق الإطار الاستراتيجي للتعاون بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وسيؤدي إحراز تقدم في التقارب بين الكوريتين إلى زيادة أنشطة مفوضية الأمم المتحدة، ودورها، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان.

٥٥ - ومثلت الزيارة التي قام بها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى بيونغ يانغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ فرصة قيمة لنزع فتيل التوترات واستعادة الحوار السياسي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويشجع المقرر الخاص الحكومة على مواصلة الاستفادة من هذا الاتصال، ويشجع وكالات الأمم المتحدة المعنية على الاستفادة القصوى من هذا الانفتاح.

سادسا - الاستنتاجات

٥٦ - يأتي التقارب الذي شهده العالم منذ بداية عام ٢٠١٨ بين الكوريتين بعد ٧٠ عامًا من المواجهة والانقسام، مما يعني الكثير للشعوب وآفاق السلام والازدهار في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. وبالمثل، يمكن أن تمثل القمة التي نشأت عن ذلك بين زعمي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة نقطة تحول تاريخية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٥٧ - وفي حين يأسف المقرر الخاص لعدم تضمن إعلان بانمونجوم من أجل السلام والازدهار وتوحيد شبه الجزيرة الكورية ولا بيان قمة سنغافورة أي لغة في مجال حقوق الإنسان، فهو يعتقد أن إعادة فتح قنوات الحوار بشأن السلام ونزع السلاح النووي تشكل أيضاً فرصة لوضع أسس للحوار بشأن حقوق الإنسان مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٥٨ - وينطوي تحقيق السلام ونزع السلاح النووي والازدهار على إجراءات متعددة تترتب عليها آثار على حقوق الإنسان، بما في ذلك المعونة الإنسانية، وتحسين الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية، ومشاريع التنمية والبنية التحتية، ومعايير العمل، والتقدم المحرز على صعيد الحريات، وتقييمات الأثر البيئي، والتبادل الثقافي والديني، وتعزيز السياحة، والتحدي التاريخي العام المتمثل في جعل البلد يتخذ موقفاً منفتحاً إزاء التعاون التقني وأعمال الرصد والتحقق الموثوق بها. ولذلك، فإن المقرر الخاص مقتنع بأن طرح حقوق الإنسان على طاولة الحوار ليس عائقاً، بل هو وسيلة لضمان أن تكون محادثات السلام مستدامة وشاملة. وبالنسبة لسلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فهذا هو الوقت المناسب وهذه هي الفرصة السانحة لإثبات ارتباطها بالنظام الدولي من خلال الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان العالمية.

٥٩ - ومعالجة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست مسؤولية الأطراف المشاركة في المفاوضات فحسب، بل هي أيضاً عبء أساسي تتحمله الأمم المتحدة ككل، ولا سيما في ضوء استمرار الانتهاكات الجسيمة والنتائج التي خلصت إليها لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠١٤، بما في ذلك ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في البلد. وفي هذا الصدد، سيؤيد المقرر الخاص صدور إعلان عن الجمعية العامة بإنهاء الحرب الكورية والشروع في عملية سلام، ولكنه يناشد الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة أن تدمج حقوق الإنسان في نفس الوقت عند نظرها في مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وعدم حصر ذلك في المناقشات التي تجري في اللجنة الثالثة. وبغض النظر عن المدى الذي بلغته المفاوضات وما تحقق من تقدم أو تراجع فيها، فهناك العديد من القضايا التي يجب معالجتها دون مزيد من التأخير، من قبيل معسكرات الاعتقال السياسي، والتدابير الخاصة لضحايا الاتجار، وتقديم إجابات عن حالات الاختفاء القسري المبلغ عنها، وتدابير المساءلة، أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة التي لا يمكن أن تنتظر حتى يقرر المجتمع الدولي أن التوقيت مناسب أو ملائم. ولقد أظهر التاريخ مرارا وتكرارا أنه عندما يتم تنحية حقوق الإنسان جانبا في إطار عملية السلام، فإن ذلك سيشكل مخاطر على المستقبل. وفي هذا الصدد، يأمل المقرر الخاص ألا تؤدي الضمانات الأمنية التي تطلبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل نزع السلاح النووي إلى التخلي عن الاضطلاع بمسؤوليات الرقابة على حقوق الإنسان العالمية، التي كانت منذ زمن غير بعيد أولوية قصوى للمجتمع الدولي. وفي نهاية المطاف، فبالنسبة للولاية التي كلفته الأمم المتحدة بها، فإن ما يهم هو تحقيق نتائج ملموسة بالنسبة لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٦٠ - وأخيراً، يعتقد المقرر الخاص أنه من الأهمية بمكان أن تكون عملية الحوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شاملة للجميع وشفافة تماماً. ويجب ألا تظل عملية الحوار عملية يحركها الزعماء حصراً، ولكن يجب فتحها أمام أطراف أخرى كي تشارك فيها بنشاط. وفي إطار الماضي قدما، ينبغي أن تعقد الحكومات المعنية مزيداً من المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، حتى يمكن لعملية السلام أن تستفيد من مجموعة متنوعة من الآراء والمنظورات.

سابعاً - التوصيات

٦١ - يوصي المقرر الخاص بأن تقوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بما يلي:

- (أ) التماس المساعدة من المجتمع الدولي في معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية المزمنين، وكذلك في إتاحة إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي الملائم، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة؛
- (ب) النظر في اتخاذ خطوات لخفض الإنفاق العسكري بهدف ضمان إعادة توزيع الموارد على نحو منصف للاستجابة للحالة الإنسانية الجارية؛
- (ج) الاعتراف في القانون وفي واقع الممارسة بالحق الأساسي في مغادرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودخولها، وكفالة عدم تعرض أولئك الذين أعيدها إلى الوطن، بمن فيهم ضحايا تهريب البشر والاتجار بهم، للعقاب عند إعادتهم إلى هناك؛
- (د) كفالة أن يتم لمّ شمل الأسر مع وضع مصالح الأسر في المقام الأول وقبل كل شيء، بسبل من بينها ضمان إمكانية البقاء على اتصال على نحو أطول أجلا مع أقارب الأسر الموجودين في جمهورية كوريا بطريقة مستدامة؛
- (هـ) معالجة ادعاءات الاختفاء القسري وتقديم معلومات إلى أسر الضحايا عن مصير ومكان وجود أقاربهم المفقودين؛
- (و) النظر في إصلاح نظام التوزيع العام بهدف ضمان الحق في الضمان الاجتماعي للجميع، ولا سيما أولئك الذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية بسبب الأمراض أو الحوادث أو الشيخوخة أو العجز أو الأمومة؛
- (ز) إعادة النظر في أي ممارسة رسمية أو غير رسمية تتطلب من الأطفال أداء أعمال تتعارض مع حقوقهم في التعليم والصحة والراحة والترفيه، وكفالة أن تحظر قانوناً توظيف الأطفال دون سن ١٨ عاماً في الأعمال الصارة أو الخطيرة؛
- (ح) إتاحة البيانات الإحصائية وغيرها من البيانات التي تسمح بإجراء تقييم لأثر العقوبات الدولية على السكان؛
- (ط) النظر في الانضمام إلى منظمة العمل الدولية بغية الالتزام بمعايير العمل الأساسية؛

- (ي) كفالة أن يحصل مواطنو جمهورية كوريا المحتجزون حالياً في بيونغ يانغ على مساعدة قنصلية، وفقاً لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، بغية إطلاق سراحهم في وقت مبكر، وأن تكون معاملتهم ممثلة تماماً للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء؛
- (ك) النظر في منح مزيد من العفو للسجناء السياسيين، لا سيما أولئك الذين سُجنوا على أساس الجرم بالتبعية، وذلك في إطار عملية مستمرة طويلة الأجل، مع ضمان الشفافية في العملية؛
- (ل) النظر في التماس خبرات منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكذلك خبرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إصلاح نظام السجون بما يتماشى مع المعايير الدولية؛
- (م) مواصلة التعاون مع مجلس حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل المقبل، مع إيلاء الاهتمام الواجب لتنفيذ التوصيات التي قُبلت خلال الاستعراض السابق؛
- (ن) تقديم التقرير الدوري بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- (س) النظر في طلب المساعدة التقنية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بسبل من بينها إتاحة إمكانية الدخول إلى البلد؛
- (ع) بدء عملية حوار مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛
- (ف) العمل مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان في المسائل الموصى بها في الفقرتين ٥١ و ٥٢ أعلاه؛
- (ص) العمل مع المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي؛
- ٦٢ - يوصي المقرر الخاص بأن تقوم جمهورية كوريا بما يلي:
- (أ) إدراج حقوق الإنسان في محادثات السلام ونزع السلاح النووي الجارية؛
- (ب) إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة المشاركين في القضايا ذات الصلة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الخطة المتعلقة بالمساءلة؛
- (ج) اعتماد نهج يقوم على الحقوق ويتمحور حول الضحايا إزاء جمع شمل الأسر، مما يسمح بالاتصال دون عوائق بين جميع الأقارب؛
- (د) تيسير التبادلات الشعبية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق تخفيض القيود المفروضة على حرية الاتصال؛

(هـ) النظر في السماح للأشخاص الذين يرغبون في العودة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالقيام بذلك؛

(و) فرض مبادئ توجيهية صارمة للتعاون الاقتصادي والإنساني، بما في ذلك بهدف ضمان وصول المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

٦٣ - ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم الصين بما يلي:

(أ) الامتناع عن إعادة الأفراد قسراً إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ممن هم معرضون لخطر حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بحقهم لدى عودتهم إلى الوطن؛

(ب) النظر في اعتماد إطار قانوني وسياساتي لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يعيشون في الصين أو الذين يعبرون أراضيها يسمح لهم بالتماس اللجوء على أساس كل حالة على حدة، أو التقدم بطلب لتسوية أوضاعهم في البلدان التي يختارونها؛

(ج) النظر في اعتماد إطار قانوني وسياسي لحماية ضحايا الاتجار بالبشر في الصين، ولا سيما النساء والأطفال، من شأنه أن يسمح بالوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم، من بين خدمات أساسية أخرى.

٦٤ - ويوصي المقرر الخاص المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) استغلال أي فرصة متاحة للحوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لهيئة بيئة موثوقة لإحراز تقدم في حالة حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال الدعوة إلى منع الانتهاكات والحماية الفعالة لحقوق الإنسان بطريقة خاضعة للمساءلة، فضلاً عن مشاركة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تحديد الطريق نحو السلام والازدهار؛

(ب) توفير المزيد من الدعم المالي وغير ذلك من أشكال الدعم للجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك الأمم المتحدة، للاستجابة لاحتياجات الغذاء والصحة والتغذية والمياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية الأكثر إلحاحاً في إطار الحالة الإنسانية الجارية؛

(ج) التشاور مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وإشراكها في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمعالجة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(د) دعم الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما يشمل العمل الذي يقوم به الفريق المخصص المعني بالمساءلة التابع لمفوضية حقوق الإنسان؛

(هـ) استغلال الدورة الثالثة المقبلة من الاستعراض الدوري الشامل، التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠١٩، كفرصة لحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تنفيذ التوصيات المقبولة خلال الدورتين الأولى والثانية.

٦٥ - ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) مواصلة الضغط من أجل الإدراج الكامل لحقوق الإنسان في محادثات السلام المستقبلية في إطار الجهود المبذولة على نطاق المنظومة بطريقة منسقة وموحدة؛

- (ب) دعم مشاريع التعاون التقني بشأن حقوق الإنسان مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك في المجالات المقترحة في الفقرتين ٥١ و ٥٢ أعلاه؛
- (ج) دعم الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالتشاور مع الفريق المخصص المعني بالمساواة التابع لمفوضية حقوق الإنسان.
- ٦٦ - ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم منظمات المجتمع المدني بما يلي:
- (أ) مواصلة استخدام نتائج رصد حقوق الإنسان للدعوة إلى إجراء تغييرات في قوانين وسياسات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛
- (ب) تعزيز جهود الدعوة الرامية إلى زيادة الوعي بالصلة بين حماية حقوق الإنسان وبناء السلام؛
- (ج) التواصل مع المنظمات الإنسانية داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبلورة أوجه للتآزر يمكن أن تساعد في تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك فيما يتعلق بمجموعات أو مواضيع أو قضايا محددة؛
- (د) استغلال الدورة الثالثة المقبلة من الاستعراض الدوري الشامل، التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠١٩، كفرصة لإبراز حالة تنفيذ التوصيات المقبولة خلال الدورتين الأولى والثانية من جانب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.